

(مترجمة)

الولايات المتحدة تطلق رسمياً عملية عسكرية في البحر الأحمر

أعلنت الولايات المتحدة رسمياً عن إطلاق عملية عسكرية جديدة في البحر الأحمر تهدف إلى الردّ على الهجمات التي شنّها الحوثيون في اليمن على السفن التجارية والتي بدأت رداً على هجوم كيان يهود على غزة. وأعلن وزير الدفاع لويد أوستن عن المبادرة، التي أطلق عليها اسم "عملية حارس الرخاء"، أثناء زيارته إلى المنطقة، وقال إنّ الدول الأخرى المشاركة تشمل المملكة المتحدة والبحرين وكندا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والنرويج وجزر سيشيل وإسبانيا. وأجبرت هجمات الحوثيين بعضاً من أكبر خطوط الشحن في العالم على تعليق عبور البحر الأحمر، ما يهدد بتأثير كبير على الاقتصاد العالمي. وتعهّد الحوثيون، المعروفون رسمياً باسم أنصار الله، باستهداف جميع السفن المتجهة من وإلى كيان يهود، وقالوا إن الطريقة الوحيدة "لاستعادة الهدوء" في المنطقة هي من خلال وقف دائم لإطلاق النار في غزة. ولم يظهر الحوثيون أي علامة على التراجع وأعلنوا يوم الاثنين أنهم شنوا هجوماً بطائرات بدون طيار على سفن تجارية. وذكرت بلومبرج أن السعودية والإمارات منقسمتان حول كيفية الاستجابة للولايات المتحدة. حيث تريد الإمارات القيام بعمل عسكري وأن تعيد الولايات المتحدة تصنيف الحوثيين على أنهم "منظمة إرهابية أجنبية"، الأمر الذي من شأنه أن يجعل تنفيذ اتفاق السلام في اليمن مستحيلاً.

أعلن الرئيس السيسي فوزه في الانتخابات المصرية

حصل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على فترة ولاية ثالثة كزعيم لأكبر دولة في الشرق الأوسط من حيث عدد السكان بعد الانتهاء من فرز الأصوات في الانتخابات التي أجريت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وقالت الهيئة الوطنية للانتخابات إن السيسي حصل على ٨٩,٦ بالمئة من الأصوات. وعلى الرّغم من الآلام التي تعانيتها مصر، فقد أدت حملة القمع التي استمرت عقداً من الزمن ضد المعارضة، إلى القضاء على أي معارضة جدية للسيسي. وكان السيسي قد خاض الانتخابات ضدّ ثلاثة مرشحين آخرين، لم يكن أي منهم بارزاً. وأنهى المرشح الأبرز حملته الانتخابية مشتكياً من عرقلة حملته واعتقال العشرات من أنصاره. ومدّد السيسي الولاية الرئاسية من أربع إلى ست سنوات، وعدل الدستور لرفع الحدّ الأقصى لفترات الولاية المتعاقبة من مرتين إلى ثلاث. وتحت حكمه، سجن النظام المصري الآلاف من السياسيين، وبينما أفرجت لجنة العفو الرئاسية عن حوالي ١٠٠٠ سجين في عام واحد، تقول جماعات حقوق الإنسان إن ثلاثة إلى أربعة أضعاف هذا العدد تمّ اعتقالهم خلال الفترة نفسها.